**السيد الرئيس،**

بداية يود وفد بلادي أن يشكر السيدة بيتينا توتسي بارتيسيوتاس، المراقب المالي، على تقديمها تقريري الأمين العام المتضمنين أداء وتنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (الاندوف) للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ والوارد في الوثيقة A/69/572 ، وميزانية الاندوف للفترة 2016-2017 والوارد في الوثيقة A/70/695، كما يشكر السيد كارلوس لويس ماسيو رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على تقديمه تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة والوارد في الوثيقة A/70/742/Add.1.

**السيد الرئيس،**

[redacted]

على تأكيده والمنسجم مع المبادئ الأساسية الواردة في قرار الجمعية العامة رقم ١٨٧٤(د-إ-٤) تاريخ ٢٧/ حزيران ١٩٦٧، ومع المبدأ القانوني العام القائل " أن مسؤولية جبر الضرر تقع على عاتق المتسبب فيه ".

**السيد الرئيس،**

[redacted]

العامة حيادية وبعيدة عن التسييس وأن تعكس الحقائق كما هي من أرض الواقع دون مجاملة أو محاباة لطرف على حساب الطرف الآخر ، حيث أن تقرير الأمين العام تجاهل الاشارة الى سبب تدهور الحالة الأمنية على

[redacted]

الجانب "برافو" والذي يعود الى الأعمال الارهابية التي تقوم بها المجموعات الارهابية المسلحة والتي لم تسلم منها المرافق العامة والبنية التحتية في جميع أنحاء سوريا، بما فيها المرافق العائدة لقوة الاندوف، وذلك استناداً الى تقارير الأمين العام الخاصة بالاندوف. كما تجاهل التقرير أيضاً الاشارة الى دور

وقيامها بعدة مناسبات بخطف حفظة سلام تابعين للاندوف أو اطلاق النار

الاضرار التي نجمت عن هذه الاعتداءات، حيث يشير التقرير وبشكل مبهم إلى استيلاء هذه المجموعات على مواقع قوة الاندوف واختطافها لعدد من أفرادها، واصفة هذه الأعمال " بالاستيلاء العدائي واحتجاز حفظة السلام "

الرغم من إنها مدرجة على قوائم مجلس الأمن للمجموعات الارهابية.

ونشير في هذا الإطار الى أن انسحاب قوات الأندوف من بعض مواقعها

السيد الرئيس،

يعبر وفد بلادي عن رفضه لتجاهل الأمانة العامة للكثير من الحقائق، فقد ذكرت الأمانة العامة في تقريرها " بأن تقلب الأوضاع في منطقة الفصل وحوادث اطلاق النار هو بسبب النزاع الأهلي في سوريا "، دون أن تشير إلى من قام بهذه الخروقات ، حيث تتجاهل الأمانة وعن عمد الخروقات الاسرائيلية لاتفاقية فصل القوات لعام ١٩٧٤. كما تستمر الأمانة بتوصيف النزاع في سوريا بأنه "نزاع مدني أو أهلي "، بينما هو في واقع الأمر حرب على الارهاب تقوم بها الحكومة السورية بالتعاون مع حلفائها وأصدقائها بالنيابة عن العالم كله وفقاً لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الارهاب لاسيما القرارات (٢١٧٠-٢١٧٨-٢١٩٩-٢٢٥٣) . كما تستمر الأمانة العامة بسياسة اطلاق صفة " الجماعات المسلحة" أو " العناصر المسلحة التابعة للمعارضة" على المجموعات الارهابية المسلحة التي تنشط في منطقة الفصل

[redacted]

**السيد الرئيس،**

إن التخفيض المقترح على ميزانية الاندوف والذي يقارب ٨% من ميزانيتها يشكل تخفيضاً غير عادل و ممنهج بحق هذه البعثة التي تعتبر من أقدم بعثات عمليات حفظ السلام ومن أصغرها لناحية العدد والميزانية، حيث يلاحظ قيام الأمانة العامة وفي كل عام بإجراء تخفيضات في ميزانية الاندوف وتقليص عدد العاملين فيها من عسكريين و محليين سوريين ، لذلك نرى أن مقترح الأمانة العامة بالغاء ١٦ وظيفة في قوة الاندوف بمقدار وظيفتين دوليتين و ١٢ وظيفة وطنية ووظيفتين من الوظائف المؤقتة الدولية ، يشكل اجحافاً بحق البعثة وبحق ملاكها الوظيفي، وخاصة من الموظفين المحليين السوريين ، وان التذرع بعدم الحاجة لهذه الوظائف بسبب الحالة في منطقة العمليات وتخفيض عدد المواقع العسكرية على الجانب برافو ونقل مقر القوة

معسكر نبع الفوار مقر قيادة الاندوف . هذا وتعمل الحكومة السورية حالياً

على تقديم كافة أشكال الدعم والتسهيلات لقوات الأمم المتحدة لفك الاشتباك في

الجولان لتسهيل إجراءات عودة الاندوف إلى منطقة الفصل قريباً. وفي هذا

الاطار ، يؤكد وفد بلادي على ضرورة الالتزام باتفاقية فصل القوات واتفاقية

الاجراءات الأساسية العملياتية الناظمة لعملها في الأمور المرتبطة بالتعاون

الاقليمي والممارسات الادارية وعمليات التعيين واستحداث الوظائف وتحديد

- وكذلك حول " وجود تعاون بين الاندوف ومنظمة الصليب الأحمر

حيث أن التعاون بين الاندوف واللجنة الدولية للصليب الأحمر ينحصر في مسألة تيسير عبور المواطنين المدنيين السوريين سكان الجولان السوري المحتل ونقل محاصيلهم من التفاح إلى سوريا.

لذلك فإننا نشدد مرة أخرى على الطبيعة العسكرية لعمل الاندوف ، وبالتالي فإن أي تجاوز لهذه الولاية سيعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية

معالجة الاسباب الرئيسية للصراع ، ألا وهو الاحتلال الاسرائيلي وفي هذا

[redacted]

[redacted]

استفزازية وخطيرة للغاية ، تعكس استهتار إسرائيل بالقانون الدولي و قرارات

الأمم المتحدة ذات الصلة ، أولها قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ الذي يعتبر

[redacted]